University of Zawia Journal of Legal and Sharia Sciences (UZJLSS)
Volume 15, Issue 1, 2026, pp 20-32, ISSN 3106-1117

Montesquieu's Political Philosophy: The Separation of Powers and Political Liberty in the Light of Good Governance and Sustainable Development

Sunyah Alezabi[1]*, Salem Aladi[2], Sami Barkah[2]

1 Department of Philosophy, Libyan Center for Economic Research, Libyan Authority for Scientific Research, Al Ajaylat, Libya.
2 Department of Philosophy, Faculty of Arts, University of Zawia، Zawia، Libya.

*Corresponding author email: Sunyah Alezabi | E-mail address: so20237777@gmail.com

Submission: 10-06-2025 | Acceptance: 15-06-2026 | Available online: 30-06-2026 | DOI:10.26629/uzjlss.2026.02

ABSTRACT

This study examines the political philosophy of Charles-Louis de Second at, Baron de Montesquieu, and its foundational contributions to the evolution of Western political thought, focusing specifically on the principle of the separation of powers and political liberty as articulated in his seminal work, The Spirit of the Laws.

To achieve its objectives, the study adopts a multi-methodological approach: it employs the historical method to contextualize the absolute monarchy in France and its justifications for despotism, viewing it as the historical backdrop that triggered Montesquieu's critical project for political moderation and the rule of law. Furthermore, the analytical-critical method is utilized to uncover his philosophical foundations, analyze his typology of governments, evaluate the preventative mechanisms of the separation of powers against tyranny, and elucidate his conception of political liberties as rights exercised strictly under the law. Expanding into contemporary discourse, the research applies an institutional-analytical to link Montesquieu's thought to the institutional dimension of sustainable development (specifically SDG 16), demonstrating that judicial independence, the balance of powers, and mutual checks and balances are prerequisites for good governance, sustainable public policies, and anti-corruption efforts.

The study concludes that Montesquieu established a normative reference framework for building just and effective institutions. It recommends integrating this framework into legal education curricula, political science, Sharia and Islamic studies, as well as economics and financial transactions, thereby fostering an institutional awareness that intertwines justice, governance, and sustainable development.

Keywords: Montesquieu, political philosophy; The Spirit of the Laws, sustainable development.

الفلسفة السياسية عند مونتسكيو: الفصل بين السلطات والحرية السياسية في ضوء الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة

سونية سليمان العزابى[1*]، سالم حسين العادي[2]، سامي الكامل بركة[2]

[1] قسم الفلسفة، المركز الليبي للبحوث الاقتصادية، الهيئة الليبية للبحث العلمي، العجيلات، ليبيا
[2] قسم الفلسفة، كلية الأداب، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

*المؤلف المراسل: سونية سليمان العزابى | عنوان البريد الالكتروني: so20237777@gmail.com

التقديم: 10-06-2026م | القبول: 15-06-2026م | النشر الكترونياً: 30-06-2026م

"Articles published in *Univ Zawia J Legal Sharia Sci* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

ملخـــص البحـــث

يتناول هذا البحث الفلسفة السياسية للمفكر الفرنسي "شارل لويس دي سيكوندا مونتسكيو" وإسهاماتها الجوهرية في تطوير الفكر السياسي الغربي، مع التركيز على مبدأ الفصل بين السلطات والحرية السياسية كما وردا في كتابه العمدة (روح القوانين)، ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتفكيك سياق الحكم الملكي المطلق في فرنسا وما ارتبط به من تبريرات للاستبداد، بوصفه الخلفية التاريخية التي شكلت مشروع مونتسكيو النقدي الداعي للاعتدال وسيادة القانون. كما وُظِّف المنهج التحليلي النقدي للكشف عن الأسس الفلسفية التي استند إليها، وتحليل تصوره لأشكال الحكومات، وتبيان الوظائف الوقائية لمبدأ الفصل بين السلطات ضد الطغيان، فضلاً عن تحديد مفهومه للحريات السياسية كحق يمارس في ظل القانون. ولمواكبة النقاشات المعاصرة، استخدم البحث منهج الإسقاط والتحليل لربط فكر مونتسكيو بمفهوم التنمية المستدامة (الهدف 16)، انطلاقاً من أن استقلال القضاء، وتوازن الصلاحيات، والرقابة المتبادلة تشكل ركائز أساسية للحكم الرشيد، واستدامة السياسات العامة، ومكافحة الفساد.

ويخلص البحث إلى أن مونتسكيو أسس إطاراً معيارياً مرجعياً لبناء مؤسسات عادلة وفعّالة؛ وتوصي الدراسة بتوظيفه في برامج التعليم القانوني، العلوم السياسية، الدراسات الشرعية والإسلامية، وقضايا الاقتصاد والمعاملات المالية، بما يدعم تكوين وعي مؤسسي يربط بين العدالة والحوكمة والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: مونتسكيو، الفلسفة السياسية، روح القوانين، التنمية المستدامة، الهدف 16.

مقدمة

يعد مونتسكيو من رواد العصر الحديث وأحد أهم الفلاسفة البارزين الذين ساهموا في التمهيد للثورة الفرنسية، وأثرت أفكارهم في العديد من الدساتير كالدستور الأمريكي، وشكلت كتاباته دعوة إلى نشر قيم التسامح والحرية والتعددية، حيث طرح أفكاره في كتابه (روح القوانين) الذي يؤسس لفكرة الاعتدال السياسي من خلال الفصل بين السلطات (مونتسكيو، 1953). وقد اهتم بالنظرية السياسية وتأملاتها التاريخية، وقدم العديد من الأعمال التي اهتمت بالبحث في القوانين المؤثرة في رصد حياة الأفراد في المجتمع، والتي تعالج الشرائع والقوانين المفسرة للتاريخ الإنساني، كما أنه يعد الفيلسوف الأكثر نفوذاً، حيث حاول أن يعيد بناء صرح سياسي جديد، مما أدى إلى جعل أفراد المجتمع يلفتون لحياتهم العامة وعلاقتهم بالدولة، وعمل على القيام بإنتاج متوازن حاول من خلاله معالجة العديد من الكثير من الظواهر السياسية في المجتمع انطلاقاً من تجربته السياسية وتأثره بالدستور الانجليزي (ياسين & جيثوم ، 2024). وتبرز واقعية هذا المشروع اليوم من زاوية إضافية تتمثل في أن تنظيم السلطة بالقانون ليس هدفاً سياسياً فقط، بل شرطٌ مؤسسيٌّ لضمان الاستقرار واستمرارية السياسات العامة، وهو ما يتقاطع مع متطلبات التنمية المستدامة التي تقوم في بعدها المؤسسي على بناء مؤسسات فعّالة وعادلة وقادرة على الاستمرار.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على فلسفة مونتسكيو السياسية وأثرها في تطور الفكر السياسي الغربي، والكشف عن أهم الأسس الفلسفية التي استند إليها مشروعه، ثم تحليل مبدأ الفصل بين السلطات. كما يسعى البحث إلى إبراز الصلة بين هذا المبدأ وبين متطلبات التنمية المستدامة، انطلاقاً من أن سيادة القانون، وتوازن الصلاحيات، واستقلال القضاء، تمثل ركائز للحكم الرشيد بما يضمن استدامة الدولة ووظائفها العامة. وتنبع أهمية الموضوع من أهمية تسليط الضوء على دور الأفكار السياسية في فهم أزمات الحكم الحديثة، ويتيح الاستفادة من الأطروحات الفلسفية في تقديم رؤى تساعد

صانعي القرار على بناء تنظيم سياسي أكثر اتزاناً للمجتمع المعاصر (محمد & نيرة، 2025؛ الجليل، 1985). وتتأكد هذه الأهمية حين يُنظر إلى الإصلاح المؤسسي بوصفه مدخلاً تنموياً، لأن فعالية الدولة في التعليم والصحة والخدمات والاقتصاد ترتبط بقوة المؤسسات وشفافية القرار ومساءلة السلطة، لا بمجرد وفرة الموارد.

يمكن القول إن فجوة الدراسة البحثية أظهرت من خلال مراجعة الدراسات العربية المتاحة حول مونتسكيو أن اهتمامها انصبّ بصورة أساسية على تحليل مبدأ الفصل بين السلطات وأثره في بناء الدولة الدستورية الحديثة (مجيديلة، 2015). في حين ظل الربط بين هذا المبدأ والأبعاد المؤسسية للتنمية المستدامة والحكم الرشيد محدود الحضور في حدود ما اطلع عليه الباحث من أدبيات، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته".

ونحاول في هذا البحث الإجابة عن جملة من الاستفهامات والتي هي متفرعة في الأصل من تساؤل رئيسي يمكن صياغته على النحو التالي: إلى أي مدى أسهمت الجذور الفلسفية لفكر مونتسكيو السياسي في بلورة مبدأ الفصل بين السلطات، وما أثر هذا المبدأ في ترسيخ الحكم الرشيد وتعزيز الأبعاد المؤسسية للتنمية المستدامة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، هي:

- ما الجذور الفلسفية والفكرية التي استند إليها مونتسكيو في بناء نظريته السياسية؟
- كيف تأثر مونتسكيو بالأفكار السياسية والفلسفية التي سبقته، ولا سيما أفكار الفلاسفة والمفكرين في العصور القديمة والحديثة؟
- ما مفهوم الفصل بين السلطات في فلسفة مونتسكيو السياسية، وما الأسس النظرية التي قام عليها؟ وما هي الدوافع الفكرية والسياسية التي دفعت مونتسكيو إلى الدعوة إلى مبدأ الفصل بين السلطات؟
- هل أسهم مبدأ الفصل بين السلطات في الحد من الاستبداد ومنع تعسف السلطة وتحقيق الحرية السياسية؟
- إلى أي حد يمكن اعتبار مبدأ الفصل بين السلطات قاعدةً مؤسسية داعمة للتنمية المستدامة من خلال تعزيز سيادة القانون، والحد من الفساد، وتحقيق الاستقرار السياسي والإداري؟

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة فلسفة مونتسكيو السياسية، وذلك عبر وصف أفكاره الأساسية كما وردت في مؤلفاته، ثم تحليل مضامينها المفهومية ومرتكزاتها النظرية، مع التركيز على مفاهيم الفصل بين السلطات، والحرية السياسية، وسيادة القانون، وأشكال الحكومات. والمنهج التاريخي لتفكيك سياق الحكم الملكي المطلق في فرنسا. عليه تمثل نصوص مونتسكيو، ولا سيما كتاب (روح القوانين)، المادة الرئيسة للتحليل. ويُراعى في التحليل إبراز ما يمكن تسميته بالبُعد المؤسسي للتنمية المستدامة، أي العلاقة بين تنظيم السلطة بالقانون وبين الاستقرار السياسي والحد من الفساد وثبات القواعد التي تسمح باستمرارية السياسات العامة، وفي مستوى مناقشة النتائج، يتم ربط نتائج التحليل بالسياق المعاصر عبر مفهوم الحكم الرشيد بوصفه جسراً تفسيرياً بين الفكر السياسي الكلاسيكي وقضايا الواقع الحديث. وعلى هذا الاساس، تُقرأ أفكار مونتسكيو أيضاً بوصفها إطاراً داعماً للتنمية المستدامة في العصر الحاضر، لأن توازن

السلطات واستقلال القضاء والرقابة المتبادلة هي أدوات تحد من التعسف وتزيد الثقة بالمؤسسات، وهو ما ينعكس على جودة التعليم القانوني والسياسي والشرعي وقدرته على إعداد كوادر مؤهلة لخدمة الصالح العام بصورة مستدامة.

النتائج والمناقشة

أولاً: مونتسكيو وعصره:

يعد تشارلز لويسدي سيكوندا مونتسكيو(1689-1755) فيلسوف وسياسي وأديب وقاضي ومنظر لمبدأ فصل السلطات، وهو من أسرة تنتمي إلى القضاء، حيث درس القانون وأصبح محامياً بارزاً ، ثم أصبح مستشاراً في المحكمة العليا في بوردو، وعمل بعدها في برلمان المدينة 1728م، ثم رحل إلى ايطاليا وانجلترا، وقد اكتسب من سفره لعدد من الدول الأوربية ثقافة عالية جعلته يتفرغ للكتابة والنشر والتأليف، حيث ألف العديد من الكتب منها: كتاب(رسائل فارسية) سنة 1721م، وكتاب(الملكية العالمية) سنة 1734م الذي رأي فيه أن الشعوب تنقسم إلى شمالية وجنوبية، وأن المناخ له دور محوري في اختلاف الشعوب، وقد ألهمت أفكاره الدساتير في عدد من الدول الغربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأكد على أن الدول الديمقراطية هي الدول التي تبني سياستها على الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية (طرابيشي، 1987). وتشير هذه النتيجة إلى أن القيمة العملية لفكر مونتسكيو لا تقتصر على تأسيس نموذج دستوري، بل تمتد إلى بناء "استدامة مؤسسية" تجعل الدولة أكثر قدرة على الاستمرار عبر قواعد ثابتة تقلل التعسف وتدعم الثقة العامة، وهو ما يرتبط مباشرة بمفهوم التنمية المستدامة في بعدها السياسي والمؤسسي.

شهدت فرنسا خلال فترة الملكية المطلقة نشاطًا علميًا وثقافيًا واسعًا، تجلى في المراكز والنوادي الثقافية المنتشرة في الجامعات والمؤسسات العلمية والفكرية، حيث التقى فيها الشباب المثقفون والمفكرون والفلاسفة، أمثال فولتير ومونتسكيو، وغيرهم من المهتمين بالأفكار والآراء السياسية والفلسفية. كان هؤلاء المفكرون يسعون إلى التعبير عن أفكارهم تجاه الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها المجتمع الفرنسي، خاصة في عهد الملك لويس الرابع عشر، الذي فرض نظرية الحق الإلهي المقدس كمبرر للحكم المطلق. وانعكس هذا الواقع في مؤلفاتهم وكتاباتهم، التي تناولت نقد النظام الاستبدادي والبحث عن أنظمة حكم أكثر عدلاً، مع الإشادة بالنظام الدستوري كنموذج يطمحون إليه. وتبرز هنا علاقة وثيقة بين نقد الاستبداد وبين شروط التنمية المستدامة؛ إذ إن الاستبداد - بحكم طبيعته - يضعف المساءلة ويقوض العدالة ويعرقل استمرارية السياسات العامة، بينما يهيئ النظام الدستوري بيئة أكثر استقراراً للتنمية طويلة المدى.

ونظرًا لضعف الحكم المطلق وتدهور القواعد التي استند إليها، ظهرت العديد من الأفكار والنظريات السياسية والاجتماعية التي شجعت على مناقشة القضايا بحرية وجرأة .ومن بين هذه الأفكار، برزت أفكار مونتسكيو التي دعت إلى نقد أنظمة الحكم الغربية واعتناق النظام الديمقراطي .كما تأثرت العقلية السياسية الفرنسية بنتائج الثورة في إنجلترا وآراء بعض الفلاسفة، خاصة جون لوك، الذي عرض مبادئ الحق الطبيعي للفرد وأثر ذلك على تطور الفكر السياسي الفرنسي. وقد ساهم هذا التأثر في صياغة أفكار مونتسكيو الجديدة، التي قامت على تأمل الواقع والبحث عن وضع سياسي جديد قائم على الحقوق الطبيعية للأفراد، مما أدى إلى ثورة منهجية في الفكر السياسي من خلال وضعه لمبادئ نظرية حول الاجتماع الإنساني، كما يتضح في كتابه "روح الشرائع (برنجيه وآخرون، 1995). وتُناقش هذه النتيجة بوصفها أساساً "حقوقياً" للتنمية المستدامة؛ إذ إن ضمان الحقوق الطبيعية والحريات العامة يرسخ المشاركة والثقة المجتمعية ويقلل

النزاعات، وهي عناصر تدعم الاستقرار الضروري لاستدامة التنمية.

ثانياً: أشكال الحكومات والاسس التي تقوم عليها عند مونتسكيو:

قسم مونتسكيو الحكومات إلى:

1- الجمهورية الديمقراطية: وهي النظام السياسي الذي تكون فيه السلطة بيد الشعب الذي يختار من يحكمه وينوب عنه في شئون البلاد، وفي هذا الشكل من الحكم ينقسم الشعب إلى مظهرين، الأول: حاكم، والثاني: محكوم، ويكون الشعب حاكماً من خلال اجراء الانتخابات المعبرة عن إرادته، وهذا ما يجعل الانتخابات هي أساس النظام الجمهوري الديمقراطي. ويعتبر مونتسكيو من الذين يميلون إلى توسيع القاعدة الانتخابية، حتى يتمكن الشعب من المشاركة في الحكم، لذلك يجب أن يقوم الحكم الديمقراطي على المساواة بين أفراد الشعب، ويتمتع بالحرية التي يتمتع بها النواب الذين اختارهم لتولي مقاليد الحكم نيابة عنه، وتسود العدالة في المجتمع. ومن منظور التنمية المستدامة، فإن المشاركة والانتخابات والمساواة ليست مجرد قيم سياسية، بل هي شروط مؤسسية تساعد على توجيه الموارد والخدمات نحو المصلحة العامة وتقليل التهميش، بما يدعم الاستدامة الاجتماعية.

2- الجمهورية الارستقراطية: وهي النظام السياسي الذي تكون فيه السلطة في يدج جماعة نت النبلاء أو الأشراف، فالنظام الارستقراطي في نظر مونتسكيو هو النظام الذي تتركز فيه السلطة في يد أفراد بحكم مولدهم وتربيتهم، لذلك فإن المبدأ الارستقراطي لا يمثل الفضيلة، ولهذا يجب الدعوة إلى الاعتدال الذي ينبغي أن يسود بين أفراد الهيئة الحاكمة للحد من سلطاتها (فضل الله،2005). وتبين هذه الرؤية أن تركز الثروة والسلطة لدى نخبة محدودة يهدد العدالة وتكافؤ الفرص، وهو ما يُضعف إمكانات التنمية المستدامة التي تفترض تقليص الفوارق وحماية الحقوق.

3- الجمهورية الملكية: وهي تقوم على حكم الفرد(الملك) الذي يحكم من خلال قوانين ثابتة ومستقرة، وقد عمل مونتسكيو من خلال كتابه:(روح القوانين) على تفسير القوانين الملكية التي تقوم على أن الملك هو مصدر القوانين والسلطات السياسية والمدنية، وهو الذي يسير السلطة في البلاد، بالإضافة إلى سلطة الأشراف المرتبطين بالملك، لهذا رأى مونتسكيو أن لكل حكومة قوانينها الخاصة بها، فالجمهورية لها قوانين خاصة بالاقتراع، وهذه القوانين هي التي تضع الملك على العرش وكان الفقهاء يقومون بوضع الاجراءات المتعلقة بمراتب النبالة ورجال الدين والبرلمان وتطالب باحترام الملك لها(مونتسكيو،1953). وتُفهم القوانين الثابتة هنا باعتبارها أساس الاستقرار القانوني الذي يمثل شرطاً لازماً لاستدامة مؤسسات الدولة وسياساتها العامة، وهو بعدٌ محوري في التنمية المستدامة.

الحكومة الاستبدادية: وهي تمتاز بحكم الفرد الذي يؤمن بأن الناس متساوين، فهم كلهم مستعبدين ولا يوجد أي امتياز، لذلك يرى مونتسكيو بما ان النظام الجمهوري يرتكز على الفضيلة، والنظام الملكي يستند على الشرف، فإن النظام الاستبدادي يقوم على الخوف ولذا فهو أخر أنواع الحكم التي تشير إلى التجاوز في الاعتدال، وهو فكرة سياسية تمثل الشر المطلق، حيث يقوم الحاكم بالعنف والبطش والارهاب ضد كل من ينتقده أو يعارض رأيه، وبالتالي فإن هذا النظام يهدف إلى السيطرة على كل مقدرات المجتمع، ويصدر القرارات ويسن القوانين التي لا تخدم مصلحة الشعب (فضل الله، 2005). وتناقش هذه النتيجة باعتبارها أهم ما يهدد التنمية المستدامة؛ لأن الاستبداد يضعف الرقابة ويعطل المشاركة ويعمق الفساد ويجعل القرار العام تابعاً للمصلحة الفردية، وهو ما يقوض الاستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على تحليله للفكر السياسي، قسم مونتسكيو الحكومات على أساس طبيعة النظام السياسي من ناحية، والمبدأ الذي يقوم عليه الحكم من ناحية أخرى. فقد رأى أن:

- الديمقراطية تسعى القوانين فيها إلى التأكيد على المساواة والتوازن في الأمور الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما ينسجم مع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة القائم على العدالة وتكافؤ الفرص.
- الأرستقراطية تهدف إلى الحد من نزعة النخبة نحو جمع الثروات على حساب الشعب، مع الحفاظ على التقاليد والطبقة المتميزة. وهذا يفتح نقاشاً حول مخاطر اختلال توزيع الموارد بما يضعف الاستدامة.
- الملكية (المونارکية)تركز على حماية النبالة وتمجيدها، بما يتماشى مع مكانة الطبقة الحاكمة. ويُفهم ذلك ضمن جدل الاستقرار السياسي مقابل عدالة المشاركة، وهو جدل له آثار تنموية مباشرة.
- الاستبداد لا يقوم على قانون أو تشريع، بل يعتمد على السلطة الفردية المطلقة. وهو نقيض الحكم الرشيد الذي تعده التنمية المستدامة أساساً لاستمرارية الدولة.

كما شدد مونتسكيو على أن نوع الحكم يجب أن يتناسب مع حجم الدولة: فالجمهورية والأرستقراطية ملائمة لشعب محدود العدد، والملكية تناسب شعبًا متوسط العدد. أما الاستبداد فقد يظهر في أي دولة لكنه غير مرتبط بآليات قانونية أو تنظيمية لضمان العدالة أو التوازن.

جدول (1) تصنيف الحكومات ومبادئها الحاكمة وامتداداتها التنموية عند مونتسكيو

شكل الحكومة	المبدأ الحاكم للنظام	حجم الدولة مقارنة بالشعب الملائم	الأثر المؤسسي والتنموي (منظور التنمية المستدامة المعاصرة)
الجمهورية الديمقراطية	الفضيلة والمساواة	شعب محدود العدد	إيجابي مستدام: تضمن المساواة وتكافؤ الفرص، وتوسع القاعدة الانتخابية، مما يوجه الموارد للمصلحة العامة ويقلل التهميش.
الجمهورية الأرستقراطية	الاعتدال (بين النخبة)	شعب محدود العدد	مخاطر تنموية: يهدد تركز السلطة والثروة لدى نخبة محدودة عدالة توزيع الموارد وتكافؤ الفرص، مما يستوجب الرقابة والاعتدال.
الجمهورية الملكية (المونارکية)	الشرف وحماية النبالة	شعب متوسط العدد	استقرار مشروط: تحكم من خلال قوانين ثابتة ومستقرة، مما يدعم الأمن القانوني واستمرارية السياسات العامة، مع وجود جدل حول عدالة المشاركة.
الحكومة الاستبدادية	الخوف والبطش	يظهر في أي حجم (بدون ضوابط)	سلبي مطلق: نقيض الحكم الرشيد؛ يسلب قوة الشعب، يضعف المساءلة، يعمق الفساد والهدر، ويقوض تماماً الاستدامة السياسية والاجتماعية.

يوضح الجدول رقم (1) الهيكل التحليلي الذي استند إليه مونتسكيو في تقييم الأنظمة، وبيان أثر كل نظام على صلابة المؤسسات، وهو ما يمهد لفهم فلسفته في الحرية السياسية التي لا تزدهر إلا في ظل نظام معتدل يحمي الحقوق بالقانون، وتُناقش هذه الفكرة اليوم بوصفها تنبيهاً مبكراً إلى أهمية ملاءمة المؤسسات للسياق. وهو مبدأ معاصر في سياسات التنمية المستدامة التي ترفض نقل النماذج بصورة ميكانيكية دون مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: الحرية السياسية عند مونتسكيو وعلاقتها بالقانون:

تعد نظرية مونتسكيو في الحرية السياسية من أعظم نتاجه الفلسفي وأكثرها خصوبة، حيث احتلت مكانة عالية في فكره السياسي والفلسفي، وربما ذلك يرجع إلى المعاناة التي كان يعانيها المجتمع الفرنسي من خضوعه للحكم الاستبدادي المطلق الذي كان جاثماً على البلاد، حيث كان مونتسكيو يحاول بلاده من هذا الحكم. وتظهر هنا نتيجة مهمة مفادها أن الحرية ليست قيمة تجريدية، بل شرط لاستقرار المجتمع وقدرته على بناء مستقبل قابل للاستمرار، وهو ما يتقاطع مع التنمية المستدامة بوصفها تنمية قائمة على الحقوق والعدالة.

يعتقد مونتسكيو إن الحكومات المعتدلة تتميز بالحرية السياسية، وبعض الحكومات الفردية قد تصل في بعض الأحيان إلى مستوى الحكومات المعتدلة، لذلك فإن الحرية تستمد من سلطة القانون التي تتيح للإنسان القيام بأي شيء في حدود القانون، وإذا قام بفعل يحرمه القانون فإن ذلك الفعل يفقده حريته، لأن الأخرين يتمتعون بالحرية ذاتها، وبذلك يحدث تضارب بين الحريات، ولكي يتحصل الإنسان على حريته ينبغي أن تضع الحكومة نسقاً خاصاً يحافظ على حرية الفرد في المجتمع، وبالتالي فإن الذي يضمن ذلك هو الفصل بين السلطات حتى يأمن الفرد على حريته(فضل الله، 2005)،لذلك فإن الحرية السياسية وفقاً لمونتسكيو لا تتعلق برغبة الشعب بأن يقوم بما يريد، فلا يمكن للحرية في المجتمع الذي يملك القوانين أن تقوم على عدم القدرة على منع ما يجب أن يراد أو عدم الإكراه على القيام بما لا يجب أن يراد، وإنما هي الحق في القيام بجميع ما تتيحه القوانين. وتُفهم "سلطة القانون" هنا باعتبارها أساس الأمن القانوني الذي تحتاجه التنمية المستدامة، لأن استدامة السياسات والاستثمار والخدمات العامة تفترض قواعد مستقرة يمكن التنبؤ بها.

يرفض مونتسكيو الأنظمة القائمة على الظلم والاستبداد، لهذا وضع نظرية سياسية تستند إلى منهج يسمح بتفسير العلاقات السائدة في المجتمع والنظر إلى القوانين السائدة فيه، فالحرية تقترن بالممارسة السياسية، ولا تعني أن يقوم الفرد بالفعل الذي يريده، وإنما من حقه أن يقوم بفعل جميع ما يبيحه له القانون (مجيديلة، 2015)، وبالتالي فإن الحرية السياسية تتجسد في حياة الفرد في ظل القانون الذي يحمينا من المشاكل، ويمنعنا من أذى الآخرين، ويجعلنا نشعر بالراحة والثقة والأمن تحت نظام سياسي لن يلحق بنا الأذى طالما نحن نعيش في الحدود التي يسمح بها القانون، إذن الحرية حسب نظر مونتسكيو، حقاً للجميع مادام يعيشون في ظل القانون. وتناقش هذه النتيجة بوصفها بعداً مؤسسياً للتنمية المستدامة: فالثقة والأمن والوضوح القانوني يقللان النزاعات ويقويان التماسك الاجتماعي، مما يرفع قدرة المجتمع على الاستمرار.

بناءَ على ما سبق فإن النظام الاستبدادي لا يستند إلى بناء سياسي أو اجتماعي أو قانوني، لذلك نجد مونتسكيو يرى أن الطاغية يسلب من الشعب قوته، وذلك بعدم تمكين الشعب من الحصول على أية قوة (مونتسكيو، 1953)، لهذا دعا مونتسكيو إلى نظام يقوم على ثلاثة أنواع من السلطات وهي: النوع الأول: السلطة الشرعية التي يعمل من خلالها الحاكم

على وضع القوانين لفترة معينة ويقوم بإضافة أو إلغاء ما يريد من هذه القوانين، أما النوع الثاني: السلطة الخاضعة لحقوق الأمم، وهي التي يقرر من خلالها قرارات السلم والحرب ويتعامل مع الدول الأخرى، أما النوع الثالث: السلطة الخاضعة للحقوق المدنية، وهي التي تقوم بإنزال العقوبات على مرتكبي الجرائم، وتقضي بين الأفراد المتخاصمين في الدولة وهي السلطة القضائية، وعلى ذلك فإن حرية المواطن السياسية تقوم على الراحة النفسية التي تنشأ من خلال تحقق الأمن في المجتمع، واستقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية(مونتسكيو، 1956)، لهذا فإن تقسيم السلطات هو الوسيلة الوحيدة لخلق التوازن في الصلاحيات الممنوحة للسلطات الثلاث، وذلك لإجبار الحاكم على الاعتدال، لأن الحرية السياسية لا تزدهر إلا في مجتمع يسوده العدل والاعتدال، ولا تتحقق الحرية إذا اجتمعت السلطات الثلاث في يد هيئة واحدة، ولهذا نجد مونتسكيو قسم السلطات العامة إلى ثلاث سلطات، ولكل منها مهامها المناطة بها، واكد على أهمية فصل السلطات، لأن عدم فصلها سيؤدي إلى الظلم والاستبداد واساءة استخدام السلطة(الجليل ، 1985). ومن منظور التنمية المستدامة، فإن هذا التوازن لا يحمي الحرية فقط، بل يحد من الفساد وإهدار الموارد العامة ويعزز فعالية المؤسسات، وهي عناصر ضرورية لاستدامة التنمية وسياسات الدولة.

رابعاً: مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكيو

في هذا المبحث سيتم مناقشة هذا التساؤل: لكن لماذا دعا مونتسكيو إلى الفصل بين السلطات؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول إن الأسباب التي دعت مونتسكيو إلى الفصل بين السلطات تتمثل فيما يلي:

1 - منع الظلم والاستبداد واستخدام العنف والارهاب، والحفاظ على الحريات العامة في المجتمع، حيث رأى مونتسكيو أن التجارب الإنسانية أثبتت أن الإنسان عندما يصل إلى السلطة فإنه في الغالي يسئ استخدامها إذا لم يجد حدود معينة أو قانون يوقفه أو يحد من سلطته، فالفضيلة ذاتها تحتاج إلى حدود، والنفس البشرية تميل بطبيعتها إلى الاستبداد والظلم إذا استأثرت بالسلطة (عمران وآخرون،1989). وهذا ينسجم مع التنمية المستدامة لأن الحد من العنف والتعسف يضمن الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي تقوم عليه التنمية طويلة المدى.

2- ضمان أن تسير وظائف الدولة بنظام وإتقان، حيث يشير مونتسكيو إلى أن مبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى تقسيم العمل بين الموظفين في الدولة فكل منهم يؤدي مهمته المكلف بها على أكمل وجه، وقد حدد مونتسكيو ثلاث وظائف للدولة، تعزز كفاءة الدولة وفاعليتها، وهي من مرتكزات التنمية المستدامة في بعدها المؤسسي والإداري، وهي:

أ. الوظيفة التشريعية: وهي مهمتها إصدار القوانين التي تحكم تصرفات الأفراد في المجتمع.

ب . الوظيفة التنفيذية: وهي مهمتها تسيير الأمور العامة للدولة في حدود التشريعات ومواد الدستور، ومن حقها اقتراح قوانين جديدة.

ج . الوظيفة القضائية: وتكمن مهمتها فض النزاعات والحكم بين.

3. إن مبدأ الفصل بين السلطات ضمان أساس لقيام الدولة واحترام القوانين والدستور، فإذا اجتمعت جميع السلطات في يد واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى عدم احترام القانون، والتلاعب والقوانين وتعديلها وفقاً للحالات الفردية، وهذا سيفقد الدولة العدالة، ومن ثم تصبح الأمور في السير نحو ايجاد طاغية الذي سيلغي كل القوانين ويضع القانون الخاص به، وتصبح كل الأعمال خارج حدود السلطة والقانون، لذلك من الضروري أن تكون السلطة القضائية مستقلة عن أي ضغوط

سياسية أو غيرها، لأن هدفها الرئيسي هو إقامة العدل في المجتمع (Luhuringbudi et al., 2025). وتناقش هذه النقطة باعتبار أن استقلال القضاء هو شرط حاكم للحوكمة الرشيدة، لأنه يمنع التلاعب بالقانون ويقلل الفساد ويضمن العدالة، وهي متطلبات أساسية للتنمية المستدامة.

خامساً: الربط بين فلسفة مونتسكيو والتنمية المستدامة.

تُظهر نتائج هذا البحث أن فلسفة مونتسكيو ليست حبيسة سياقها الأوروبي في القرن الثامن عشر، بل تمتلك قابلية عالية للتوظيف في العصر الحاضر، خصوصاً عند ربطها بمفهوم التنمية المستدامة في بعدها المؤسسي وعلاقته بمقاصد الشريعة(Abdulghani et al., 2025; Sulistyowati et al., 2025; Maati, 2025). فمبدأ الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وسيادة القانون، ليست فقط آليات دستورية لمنع الاستبداد، بل تشكل اليوم ركائز للحكم الرشيد الذي تقوم عليه استدامة السياسات العامة، وتوازن توزيع الموارد، وحماية الحقوق(Shalghoum et al., 2025; Masuwd, 2024) . وبذلك يمكن النظر إلى مونتسكيو بوصفه قدّم "منطقاً مؤسسياً" مبكراً يفسّر لماذا لا تستقيم التنمية المستدامة دون مؤسسات عادلة وفعّالة وقواعد قانونية مستقرة تضمن الشفافية والمساءلة، وتحدّ من الفساد، وتبني الثقة بين المجتمع والدولة (North, 1990 ؛Masuwd, 2026).

ومن منظور التعليم، تبرز راهنية مونتسكيو بوضوح في دعم "التعليم الجيد" عبر دمج مفاهيمه ضمن برامج القانون والعلوم السياسية والدراسات الشرعية والإسلامية. ففي تعليم القانون، يُعد تحليل (روح القوانين) مدخلاً عملياً لفهم العلاقة بين التشريع والعدالة والسلطة القضائية، وكيف تتحول النصوص إلى ضمانات فعلية عندما يتوفر استقلال القضاء والرقابة المؤسسية. ويتعزز هذا الطرح من خلال الدراسات التطبيقية الحديثة التي تناولت الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، إذ بينت دراسة (الرميح وآخرون، 2025)، من خلال تحليل محتوى رسائل الماجستير بكلية القانون بجامعة الزاوية، أن موضوعات سيادة القانون، والعدالة، وبناء المؤسسات الفعالة، والحوكمة الرشيدة، تمثل محاور رئيسة في الإنتاج العلمي القانوني، بما يعكس تنامي الاهتمام الأكاديمي بدور المؤسسات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة. كما أكدت الدراسة أن تطوير البحث العلمي في مجال القانون يسهم في دعم السياسات العامة وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة، وهي المبادئ التي تتوافق بصورة مباشرة مع فلسفة مونتسكيو القائمة على الفصل بين السلطات ومنع تركّز السلطة في جهة واحدة، باعتبار ذلك ضمانة لحماية الحقوق وترسيخ دولة القانون وتحقيق الاستقرار المؤسسي. ويسهم هذا المدخل في بناء كفايات قانونية تدعم التنمية المستدامة، لأن خريجي القانون يصبحون أكثر قدرة على فهم مكافحة الفساد، وحماية الحقوق، وتحسين جودة التشريع والتنظيم الإداري، وهي مجالات ترتبط مباشرة بصلابة المؤسسات واستدامة الحكم (Tamanaha, 2004; Kasheem et al., 2025; Masoud et al., 2025). أما في العلوم السياسية، فإن فلسفة مونتسكيو تمثل أساساً لتدريس موضوعات الدولة الحديثة، والشرعية، وتوازن السلطة، وتصميم المؤسسات، وتحليل مخاطر الاستبداد، بما يتيح للطلبة فهماً نقدياً لتأثير النظم السياسية على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتُعد هذه النقطة جوهرية للتنمية المستدامة، لأن قدرة الدولة على التخطيط والتنفيذ وتقديم الخدمات ترتبط ببنية الحكم الرشيد، لا بمجرد الموارد المالية. فالدولة التي تفتقر للرقابة والتوازن تكون أكثر عرضة للهدر وتعطل البرامج التنموية (Fukuyama, 2013; Wiresti et al., 2025).

وفي الدراسات الشرعية والإسلامية، يمكن تقديم فلسفة مونتسكيو ضمن مسار مقارن يربط بين مبادئ الحوكمة في الفكر الدستوري الحديث وبين المقاصد الشرعية في حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل، وبين قواعد العدل ومنع الظلم في التراث الإسلامي.(Alriteemi et al., 2025; Masuwd, 2025; Alrumayh et al., 2025) فالمقاصد بوصفها إطاراً معيارياً، تُبرز أن انتظام الحياة العامة ورفع الضرر وتحقيق العدل ليست مجرد قيم وعظية، بل أسسٌ بنائية لاستقرار المجتمع واستمرارية الصالح العام عبر مؤسسات مسؤولة (Kamali, 2008; Shalghoum et al., 2025). كما يمكن إدراج محور سيادة القانون في ضوء مفاهيم مثل: العدل، الشورى، ولاية القضاء، ورفع الضرر، بما يساعد الطلبة على فهم العلاقة بين النص والمصلحة العامة والواقع المؤسسي، ويجعل التعليم الشرعي أكثر اتصالاً بقضايا الدولة الحديثة والتنمية.

ويتعزز هذا الربط أكثر عند إدخال الاقتصاد والمعاملات المالية ضمن هذا المحور؛ بحيث يمكن تقديم فلسفة مونتسكيو ضمن مسار مقارن يربط بين مبادئ الحوكمة في الفكر الدستوري الحديث وبين المقاصد الشرعية في حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل، وبين قواعد العدل ومنع الظلم في التراث الإسلامي إذ إن التنمية المستدامة لا تُفهم اليوم بمعزل عن عدالة النظام المالي وحماية المجتمع من الاستغلال والفساد المالي. وهنا يبرز سؤال الربا والمعاملات المحرّمة (كالغرر الفاحش والميسر) بوصفه مجالاً نموذجياً للتكامل بين الفقه والاقتصاد والحوكمة (Bastiar et al., 2025; Syarifuddin et al., 2025). فحظر الربا في الفقه الإسلامي يُقدَّم غالباً باعتباره حمايةً من اختلالات أخلاقية واقتصادية تنتج عن تضخم الديون واستغلال الحاجة، بينما تسعى الصيغ التمويلية البديلة إلى ربط المال بالنشاط الحقيقي وتقاسم المخاطر بصورةٍ أقرب للعدالة التبادلية (Ayad et al., 2025; Mahmudin et al., 2024; Nafi et al., 2024; Muttaqin et al., 2026). ومن ثمّ يمكن إدراج "فقه المعاملات" داخل برامج التنمية المستدامة من زاويتين: (1) زاوية العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت (لأن نظم الائتمان الجائرة تعمّق الفقر)، و(2) زاوية الحوكمة والشفافية (لأن غياب الرقابة يفتح الباب للاحتيال المالي وتبييض الأموال والفساد). ويُفيد هذا المسار التعليمي في بناء وعيٍ قانوني واقتصادي لدى الطلبة يربط بين أحكام المعاملات ومقاصدها الاجتماعية، وبين التنظيم القانوني للدولة وأدوار القضاء والرقابة المالية (Yahya et al., 2025; Abrahem & Baroud, 2025).

والخلاصة أن فلسفة مونتسكيو تمنح التعليم المعاصر—في القانون والسياسة والدراسات الشرعية والاقتصاد—قاعدةً مفاهيمية لفهم "كيف تُبنى المؤسسات التي تمنع التعسف والفساد"، بينما يضيف ربطُ ذلك بفقه المعاملات والاقتصاد المالي بُعداً عملياً يوضح أن العدالة لا تتجزأ: عدالة دستورية تضبط السلطة، وعدالة اقتصادية تضبط المعاملات وتحمي الضعفاء، وكلاهما شرطٌ لاستدامة التنمية.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن فلسفة مونتسكيو السياسية شكّلت إحدى الركائز الأساسية في بناء التصور الحديث للدولة الدستورية، من خلال ربطها بين تنظيم السلطة وضمان الحرية السياسية في إطار قانوني يحد من الاستبداد ويصون حقوق الأفراد. وقد أظهرت نتائج البحث أن مونتسكيو نظر إلى مشكلة الاستبداد بوصفها نتيجة مباشرة لتركيز السلطات في يد جهة واحدة، الأمر الذي دفعه إلى بلورة مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره آلية دستورية تهدف إلى تحقيق التوازن والرقابة المتبادلة بين مؤسسات الدولة، بما يمنع التعسف ويعزز سيادة القانون.

كما بينت الدراسة أن الفصل بين السلطات في فكر مونتسكيو لا يقتصر على كونه إجراءً تنظيمياً لتوزيع الوظائف الحكومية، بل يمثل ضمانة مؤسسية للحفاظ على الحرية السياسية وترسيخ الشرعية القانونية. وقد أكدت النتائج كذلك أن استقلال السلطة القضائية يحتل مكانة محورية في مشروعه السياسي، باعتباره الأداة الأكثر فاعلية في حماية الحقوق والحريات وضمان التطبيق العادل للقانون والحد من إساءة استخدام السلطة.

وعلى المستوى التحليلي، كشفت الدراسة عن وجود صلة وثيقة بين المبادئ التي دافع عنها مونتسكيو وبين المرتكزات المؤسسية للتنمية المستدامة في الفكر المعاصر. فقد أظهرت النتائج أن فعالية السياسات العامة واستدامتها، والحد من الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، جميعها تتطلب مؤسسات مستقلة ومتوازنة تعمل في إطار قانوني واضح، وهي المبادئ ذاتها التي شكلت جوهر فلسفته السياسية.

كما انتهت الدراسة إلى أن أهمية أفكار مونتسكيو لا تقتصر على بعدها التاريخي، بل تمتد إلى الواقع المعاصر بوصفها إطاراً نظرياً يمكن الاستفادة منه في دعم الحوكمة الرشيدة وترسيخ دولة القانون. وفي هذا السياق، أبرزت النتائج إمكانية توظيف هذه الأفكار في مجالات التعليم القانوني والسياسي، وفي الدراسات الشرعية والإسلامية من خلال ربط مفاهيم العدالة وسيادة القانون ومنع التعسف بمقاصد الشريعة الرامية إلى حفظ الحقوق وتحقيق المصلحة العامة. وبذلك تؤكد الدراسة استمرار راهنية فكر مونتسكيو وقدرته على الإسهام في معالجة عدد من الإشكالات المؤسسية والتنموية التي تواجه الدولة الحديثة.

المراجع

references

Abdulghani, N., Masuwd, M., Alrumayh, S., Masoud, M., & Touré, Y. (2025). Maqasid al-Shariah as a Framework for Developing Critical Thinking in Islamic Higher Education. *Journal of Islamic Studies and Social Science*, 1(2), 47-63.

Abrahem, M. ., & Baroud, N. . (2025). EXPLORING CULTURAL, POLITICAL, AND SOCIOECONOMIC INFLUENCES ON COLLECTIVE PSYCHOLOGICAL RESILIENCE IN LIBYA. *Jurnal Ilmu Psikologi Dan Kesehatan (SIKONTAN)*, 3(4), 163–176. https://doi.org/10.47353/sikontan.v3i4.2784

Alriteemi, A., Masuwd, M,, Masoud, M., Alsayd, A., Aboujanah, Y., Alrumayh, S., & Ayad, N. (2025). The Geography of Place in the Qur'anic Narrative: A Hermeneutical Study of the Story of Moses and Al-Khidr through the Lenses of Philosophical Symbolism and Pedagogical Perception. *Tebuireng: Journal of Islamic Studies and Society*, *6*(1), 119–138. https://doi.org/10.33752/tjiss.v6i1.9813

Alrumayh, S., Ayad, N., Alriteemi, A., Masoud, M., Masuwd, M., Sami Barkah, Naser Ali Abdulghani, & Husna Nashihin. (2025). Geography, space and education in the qur'anic story of moses: A hermeneutical perspective. *Amorti: Jurnal Studi Islam Interdisipliner*, *4*(4), 138–150. https://doi.org/10.59944/amorti.v4i4.481

Ayad, N., Masuwd, M. A., & Alrumayh, S. (2025). From riba to zakat: An analytical study of Islamic economic principles and their distinction from conventional economics. *Bulletin of Islamic Research*, 3(4), 733–752. https://doi.org/10.69526/bir.v3i4.358

Bastiar, B., Bukhari, B., Anwar, A., Iswandi, I., & Masuwd, M. A. (2025). Syariat in Action: Assessing the Impact of Jinayat Law on Social Order in Aceh. *Justicia Islamica*, *22*(1), 159-184. https://doi.org/10.21154/justicia.v22i1.9913

Fukuyama, F. (2013). What is governance?. *Governance*, *26*(3), 347-368.

Kasheem, M., Yahya, N., Shalghoum, N., Masuwd, M., Alriteemi, A., Abdullah, M., Alsaeh, F., & Alrumayh, S. (2025). Artificial Intelligence in Academic Research: Adoption, Opportunities, and Barriers among Faculty in Libya Higher Education. *Multidisciplinary Journal of Thought and Research*, *1*(3), 109-127. https://mujoter.intischolar.id/index.php/mujoter/article/view/20

Luhuringbudi, T., Putra, P., Masuwd, M. A., Alsayd, A. D., & Alrumayh, S. H. (2025). Assessing the Impact of Trump's Economic Policy Strategies on Economic Reform in Indonesia. *Contemporary Society and Politics Journal*, *4*(1), 1–23. https://doi.org/10.32939/cspj.v4i1.5142

Maati, A., Alzletni, N., Yahya, N., Barkah, S., Aladi, S., Alrumayh, S., … Masuwd, M. (2025). Bridging Faith and Sustainability: Faculty Attitudes toward Integrating Research Priorities with Islamic Educational Values and SDG 4. *Journal of Multidisciplinary Research of Education*, *1*(3), 178–190. https://doi.org/10.34125/jomre.v1i3.34

Mahmudin, M., Nafi, M., & Masuwd, M. (2024). Sharia Insurance Controversy: Fatwa Review and Its Development. *Waralaba: Journal Of Economics and Business*, 1(3). https://doi.org/10.61590/waralaba.v1i3.217

Masoud, M., Kasheem, M., Barkah, S., Alsaeh, F., Baroud, N., & Albshkar, H. (2025). Balancing Technology and Empathy: Faculty Perceptions of Artificial Intelligence in University Counseling. *Coution: Journal Counseling and Education*, *6*(2), 147-166.https://doi.org/10.47453/coution.v6i2.3624

Masuwd, M. (2025). Philosophical Hermeneutics and the Study of Religion in Literature: Freedom, Faith, and Authority in Milton's Paradise Lost. *University of Zawia - RewaqAlhkma Journal*, 9(1). Retrieved from https://journals.zu.edu.ly/index.php/UZRHJ/article/view/1395

Masuwd, M. (2026). Revitalizing the Mosque's Role as an Economic Stabilizer for the Muslim Community: Social Fiqh Perspectives and Contemporary Practice. *Al Qalam: Jurnal Ilmiah Keagamaan dan Kemasyarakatan*, *20*(1), 291-307. http://dx.doi.org/10.35931/aq.v20i1.5913

Masuwd, M. A. . (2024). Islamic Pluralism and Küng's Global Ethical Discourse: Toward a "Global-Maqāṣid" Centered Paradigm. *Ittesaal – Journal of Connecting Discourses*, *1*(2), 41-63. https://doi.org/10.64984/ijcd.1.2.2024.03

Muttaqin, M. Z., Alrumayh, S. H., & Barkah, S. A. M. (2026). Utilization of Social Media in Living Qur'an Learning: An Analysis of Generation Z Students. *Tunjuk Ajar: Journal of Education and Culture*, *2*(1), 1–27. https://doi.org/10.64929/ta.v1i2.34

Nafi, M., Ulayya, M. S., Mahmudin, M., Bahamisy, M. H. M., & Alrumayh, S. H. (2024). Alternative Fikih in Sharia Economics (An Offer of Takhayur Fikih). *Waralaba: Journal Of Economics and Business*, 1(3). https://doi.org/10.61590/waralaba.v1i3.218

North, D. C. (1990). Institutions, institutional change and economic performance. *Cambridge Univ Pr*.

Shalghoum, N., Yahya, N., Abdullah, M., Masuwd, M., Kasheem, M., Alrumayh, S., Aryanti, Y., &Rosyadi, N. (2025). Integrating Maqasid al-Shariah into Higher Education: Enhancing the Role of Faculty in Achieving the SDGs. *International Journal of Islamic Studies Higher Education*, 4(2), 153–173. https://doi.org/10.24036/insight.v4i2.231

Sulistyowati, E., Masnun, M. A., & Yahya, N. (2025). An Ideal Model for The Preparation of Internal Regulations of Universities in Indonesia Based on Meaningful Participation in The Success of Sustainable Development Goals (Sdg's) 2030. *Jurnal Suara Hukum*, *7*(2). https://doi.org/10.26740/jsh.v7n2.p463-487

Syarifuddin, S., Soeradji, E., Alfiannoor, I., Suradilaga, A. S., & Masuwd, M. A. (2025). Legal Politics of Restricting Access to Online Gambling in Fiqh Siyasah and Saddu Adz-

Dzariah Perspectives. *Nurani: jurnal kajian syari'ah dan masyarakat*, *25*(1), 219-243. https://doi.org/10.19109/nurani.v25i1.25361

Tamanaha, B. Z. (2004). *On the rule of law: History, politics, theory*. Cambridge University Press.

Wiresti, R. D., Wibowo, D. V., Kuswanto , A. V., & Sami Barkah. (2025). Islamic parenting education: Emotional stimulation of children in the family. *At Turots: Jurnal Pendidikan Islam*, *7*(2), 1416–1426. https://doi.org/10.51468/jpi.v7i2.1224

Yahya, N., Abdullah, M., & Masuwd, M. (2025). Development of Digital Education in Libya: Progress, Challenges, and Future Directions. *International Journal of Education and Digital Learning (IJEDL)*, *3*(5), 211–219. https://doi.org/10.47353/ijedl.v3i5.307

إبراهيم مجيديلة. (2015). القانون والدِّين في فلسفة مونتسكيو .*تبين*، 3**(12)**، 49-62.

بيرنجيه، جان، وآخرون .**(1995)** .*موسوعة تاريخ أوروبا العام* (ترجمة: وجيه البوعيشي، ج2). بيروت: منشورات عويدات.

حمودي الجليل، عدنان. (1985). مبدأ الفصل بين السلطات وحقيقة أفكار مونتسكيو .*مجلة الحقوق*، 9.**(2)**

حنفي، ممدوح محمود محمد، ونيرة. (2025). مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكيو وأثره في تدعيم دولة القانون . *حولية كلية الآداب – جامعة بني سويف*، 14**(1)**، 207-244.

صفاء حسين الرميح، أروى حسين بركات، محمد امحمد المؤلف، كريمة الطاهر الحاج، & عبدالرؤوف على عطية. (2025). تحليل محتوى رسائل الماجستير بكلية القانون بجامعة الزاوية في ضوء الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة. مجلة جامعة الزاوية للعلوم القانونية و الشرعية، 14(2)، 117-128.

https://doi.org/10.26629/uzjlss.2025.07

عمران، سعيد، وآخرون .**(1989)** .*النظم السياسية عبر العصور* .بيروت: دار النهضة العربية.

فضل الله، اسماعيل (2005) رواد الفكر السياسي الحديث، الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة.

مونتسكيو، شارل .**(1953)** .*روح القوانين* (ترجمة: عادل زعيتر). القاهرة: دار المعارف.

ياسين، ياسر طه، وجيثوم، نشوان تكليف. (2024). النظم القانونية والسياسية في فكر مونتسكيو .*مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية*، 3.**(1)**